14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
محمد هشام باشراحيل

718188808 ■ ايميل المؤسسة والصحيفة 14october1968@gmail. com ■ ايميل الإعلانات Adv. 14october1968@gmail com

الأحد 19 ابريل 2026 م الموافق 2 ذو القعدة 1447 هـ - العدد 18121 - السنة 58 - رقم الإيداع 2 - 8 صفحات - 200 ريال

14 أكتوبر 14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

الريادة والتميز في مجال الطباعة والأعمال التجارية

خدماتنا : ● طباعة الكتب ● تجليد الكتب ● طباعة المجلات والصحف ● طباعة المفكرات والتقويم ● طباعة كافة الفواتير والسندات والسجلات ● طباعة الأعمال الفنية ● أعمال النشر خدمات التسويق ● خدمات التوزيع ● التصميم والتنسيق ● طباعة كافة المطبوعات الورقية.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة 14 أكتوبر
www.14october.com

التأمينات الاجتماعية.. خط الدفاع الأول لكرامة العامل ومستقبل الوطن

أنيس راشد الشعيبي*

في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها بلادنا، تبرز قضية الحقوق التأمينية كواحدة من أهم القضايا التي تمس حياة آلاف العمال والموظفين في القطاع الخاص. فالتأمين الاجتماعي لم يعد خيارًا ثانويًا أو إجراءً شكليًا، بل هو صمام أمان حقيقي يحفظ كرامة الإنسان، ويؤمّن مستقبله في مواجهة مخاطر الزمن وتقلباته.

إن العامل الذي يفني سنوات عمره في خدمة منشأة أو شركة، من حقه أن يضمن ثمرة جهده، لا أن يُترك لمصير مجهول عند أول إصابة أو عند بلوغه سن الشيخوخة أو - لا قدر الله - عند الوفاة. وهنا يأتي دور التأمينات الاجتماعية التي تمثل المظلة القانونية والإنسانية التي تكفل له معاشًا تقاعديًا يضمن له ولأسرته حياة كريمة.

لكن المؤسف أن هناك تقصيرًا واضحًا من قبل بعض أصحاب الأعمال، الذين يتجاهلون تسجيل موظفيهم في التأمينات، أو يلجؤون إلى تسجيلهم بأجور غير حقيقية، في محاولة للتهرب من الالتزامات القانونية. هذا السلوك لا يمثل فقط مخالفة صريحة للقانون، بل هو انتهاك مباشر لحقوق العامل، واعتداء على مستقبله.

إننا نؤكد أن تسجيل جميع العاملين - دون استثناء - وبأجورهم الحقيقية، ليس مجرد التزام قانوني فحسب، بل هو واجب أخلاقي وإنساني يعكس مدى احترام صاحب العمل لحقوق الإنسان وقيم العدالة. فكل عامل يتم إخفاؤه من كشوفات التأمين، هو قصة معاناة مؤجلة، وكل أجر غير حقيقي يتم تسجيله، هو حق مسلوب سيظهر أثره عند الحاجة.

ومن هذا المنبر، من صحيفة 14 أكتوبر، ندعو جميع أصحاب الأعمال إلى تصحيح أوضاعهم فورًا، والالتزام الكامل بتسجيل كافة الموظفين والمتعاقدين لديهم، دون إخفاء أي عامل، وبالأجر الفعلي الذي يتقاضاه، حفاظًا على حقوقهم وضمانًا لمستقبلهم.

كما ندعو الجهات المختصة إلى تشديد الرقابة، وتفعيل أدوات المساءلة القانونية بحق كل من يثبت تقصيره أو تلاعبه بحقوق العاملين، فحماية حقوق الناس ليست مجالا للتهاون أو المجاملة.

وفي السياق ذاته، نوجه رسالة مهمة إلى خريجي الجامعات والشباب الباحثين عن فرص عمل: إن دخولكم سوق العمل يجب أن يكون مقرونًا بالوعي بحقوقكم، وفي مقدمتها الحق في التأمين. فالتأمين الاجتماعي ليس رفاهية، بل هو الضمان الحقيقي لحفظ سنوات خدمتكم من الضياع، وتأمين مستقبلكم في حالات العجز أو الشيخوخة أو الوفاة، وخاصة أولئك المقيدين بالخدمة، حيث يمثل التأمين سجلا رسميًا يحفظ تاريخكم الوظيفي ويؤمن حقوقكم التقاعدية.

كما نؤكد للشباب خريجي الجامعات والمعاهد أن التأمين لا يحفظ فقط حقوقكم في القطاع الخاص، بل يمتد أثره إلى مستقبلكم الوظيفي الكامل؛ ففي حال حصولكم على وظيفة حكومية وأنتم مشمولون بالتأمين، يتم نقل سنوات خدمتكم كاملة، وتُحتسب ضمن خدماتكم الوظيفية دون ضياع، لتُضاف منذ أول شهر تستلمون فيه راتبكم، وهو ما يعزز استقراركم الوظيفي ويضمن عدم فقدان أي جهد بذلتموه في بداية مسيرتكم.

إن بناء مجتمع عادل ومستقر يبدأ من احترام حقوق العامل، وترسيخ ثقافة التأمين كجزء أساسي من بيئة العمل. فالدول لا تُقاس فقط بحجم اقتصادها، بل بمدى قدرتها على حماية الفئات العاملة فيها.

وفي الختام، نؤكد أن التأمينات الاجتماعية ليست عبئًا على أصحاب الأعمال، بل هي استثمار في الاستقرار، وضمان لاستمرارية العمل، وتعزيز للثقة بين العامل وصاحب العمل. فلنكن جميعًا شركاء في حماية حقوق الإنسان، وصناعة مستقبل أكثر أمانًا وعدالة.

*مدير عام مكتب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - فرع الضالع

محافظ عدن يعلن تحويل معسكر عشرين بكريتر إلى مجمع تربوي حديث

عدن/ خاص:

وجّه وزير الدولة - محافظ عدن، عبدالرحمن شيخ، بإعداد دراسة لتحويل معسكر 20 يونيو في مدينة كريتر بمديرية صيرة، إلى مجمع تربوي حديث يشمل ثانويتين للبنين والبنات، ومدرستين للتعليم الأساسي، إضافة إلى مبنى لإدارة التربية والتعليم.

وأوضح المهندس فتحي علوي السقاف، مدير الوحدة التنفيذية للمشاريع في العاصمة عدن، أن وزير الدولة محافظ العاصمة عدن وجه الوحدة التنفيذية للمشاريع بعمل دراسة لتحويل معسكر ٢٠ يونيو في مديرية صيرة إلى مجمع تربوي يتكون من ثانوية للبنين وثانوية للبنات، ومدرسة للتعليم الأساسي للبنين ومدرسة للتعليم الأساسي للبنات، ومكتب لإدارة التربية لمديرية صيرة، مشيراً إلى أن الوحدة التنفيذية للمشاريع بواسطة فريقها الهندسي قد قامت بالبدء بعمل الدراسة الهندسية.

وقال إن الهدف من المشروع هو تخفيف الضغط على المدارس وتحسين البيئة التعليمية، وقد بدأ الفريق الهندسي فعليًا إعداد الدراسات تمهيداً للتنفيذ.

نائب وزير الإعلام يطّلع على سير أعمال تأهيل تلفزيون وإذاعة عدن

عدن / سبأ:

اطّلع نائب وزير الإعلام، صلاح العاقل، امس، على سير الأعمال التأهيلية لمبنى تلفزيون وإذاعة عدن، بمديرية التواهي في العاصمة المؤقتة عدن.

وثمّن نائب وزير الاعلام، دعم السلطة المحلية في عدن للأعمال الجارية للمبنى..مشيداً بدور منظمة اليونسكو في دعم أعمال الواجهات الخارجية للمبنى، بما يسهم في تحسين المظهر العام وتعزيز بيئة العمل.

وأكد العاقل أن وزارة الإعلام تشرف بشكل مباشر على تنفيذ المشروع، ضمن خطتها الرامية إلى إعادة تأهيل المؤسسات الإعلامية وتمكينها من أداء رسالتها المهنية..موضحاً أن المحافظة على أرشيف تلفزيون وإذاعة عدن كانت أولوية لدى الجميع وضرورة العمل في فرزه وتنظيمه وحمايته ونقله الكترونيا..معبراً عن شكره لرئيس الوزراء، ووزير الإعلام لاهتمامهما ودعمهما لجهود الوزارة في إعادة بناء وتفعيل مختلف المؤسسات التابعة لها.

وفي ذات السياق، استمع نائب وزير الاعلام، من الجهة المنفذة للتصاميم الخاصة بتلفزيون وإذاعة عدن، إلى شرح واف عن سير الأعمال ومراحل التنفيذ التي أنجزت والمراحل المتبقية.. مشددًا على ضرورة إنجاز الأعمال في وقتها المحدد ووفقًا للمواصفات الفنية المتفق عليها.

الخطوط الجوية اليمنية تقر تخفيض أسعار تذاكر الحجاج لموسم 1447 هـ

عدن / سبأ:

أقرت شركة الخطوط الجوية اليمنية، خلال اجتماعها في العاصمة المؤقتة عدن برئاسة رئيس مجلس الإدارة الكابتن ناصر محمود، تخفيض أسعار تذاكر الحجاج لموسم حج هذا العام 1447هـ، مقارنة بأسعار الموسم الماضي، حيث تم اعتماد السعر الجديد بمبلغ 680 دولاراً أمريكيا.

وأكد رئيس مجلس الإدارة، الكابتن ناصر محمود، أن هذا القرار يأتي تنفيذاً لتوجيهات وزير النقل محسن العمري، وانطلاقًا من حرص الشركة على التخفيف من الأعباء المعيشية عن كاهل المواطنين، وتقديراً للظروف الاستثنائية التي يمر بها حجاج بيت الله الحرام في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي تشهدها البلاد.

وأشار إلى التزام الشركة الراسخ بالاستمرار في تقديم خدماتها الجوية لكافة أبناء الشعب اليمني دون استثناء، والعمل على تذليل كافة الصعوبات والتحديات التي تواجههم، رغم التحديات التشغيلية والمالية الكبيرة التي تواجه الشركة في المرحلة الحالية.

من جانبه، أوضح نائب مدير عام الشركة للشؤون التجارية، عبدالله صالح، أن هذا القرار يأتي في ظل تطورات إقليمية متسارعة، والتوترات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والتي أسهمت بشكل مباشر في ارتفاع تكاليف التشغيل، لا سيّما أسعار الوقود ورسوم الخدمات الأرضية والمناولة في المحطات الخارجية، التي تجاوزت نسب الزيادة فيها 100 بالمئة، ما يعكس حرص الشركة على تحقيق التوازن بين التزاماتها التشغيلية ومسؤوليتها الوطنية تجاه المواطنين.

إتلاف (2864) كرتون برتقال بمنفذ شحن في المهرة

المهرة/ خاص:

أتلفت محطة الحجر النباتي بمنفذ شحن البري في محافظة المهرة 2864 كرتون برتقال مستورد، بعد ثبوت عدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمي نتيجة التعفن وانتشار الفطريات.

وأوضح مفيد القيسي مدير محطة الحجر النباتي بالمنفذ، أن عملية الإتلاف تمت وفق الإجراءات الصحية النباتية والبيئية المعتمدة، وبحضور ممثلين عن الجهات المختصة، وذلك بعد إجراء الفحص الظاهري والمخبري للشحنة والتأكد من مخالفتها للمواصفات والاشتراطات الحجرية.

وأكد أن محطة الحجر النباتي في المنفذ تعمل بشكل مستمر على فحص المنتجات الزراعية الواردة والصادرة، بهدف حماية الصحة النباتية ومنع دخول الآفات والأمراض النباتية إلى البلاد، والحفاظ على سلامة القطاع الزراعي المحلي.

ودعت محطة الحجر النباتي المستوردين إلى الالتزام بالمواصفات الفنية وشروط التخزين والنقل للمنتجات الزراعية، والتي نص عليها تصريح الاستيراد الصادر عن الجهة المختصة لتجنب تعرض الشحنات للتلف وضمان سلامة الغذاء.

يوميات

مكافحة الفساد.. بين جدلية التحدي والاستجابة!

يكتبها / محمد حمود الشدادي

في بلد كاليمن يُعد الفساد من أبرز التحديات التي تواجه الدولة والمواطن بشكل عام، كونه أصبح مستشريا في جسم البلد، ووقف عائقاً أمام أي بناء للمؤسسات أو تحقيق أي تنمية محلية ذات جدوى. والأدهى من ذلك، أن هذه الظاهرة أصبحت مصدرا يتفاخر به هوامير الفساد وكأنها وجبةٍ دسمةٍ في متناول أشخاص، وجعلها في بعض الحالات سلوكا مقبولا اجتماعياً، وهلم جرا من هكذا تبريرات وسلوكيات، الأمر الذي يرى فيه البعض استحالة المكافحة لهذه الظاهرة نتيجة توغل أصحابها ونفوذهم فوق النظام والقانون، وغيرها من الأسباب السياسية والاقتصادية التي جعلت من أشخاص يتمتعون بحصانة التوغل في الفساد والإفساد. ويرى الآخر إمكانية الحد منها تدريجيا والوصول لحلها جذريا في حال وجدت الإرادة وتكاملت الجهود، وفقا لمنطق التحدّي المرتكز على عدالة القضية وأحقيتها والاستجابة لحلها.

خلال الأسبوع الحالي أقيمت ورشة عمل وطنية لمكافحة الفساد بعنوان (نحو إطار استراتيجي لمكافحة الفساد لدعم جهود التعافي في اليمن)، نظمها الفريق الفني لرئيس الوزراء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبحضور ومشاركة دولة رئيس مجلس الوزراء - وزير الخارجية وشؤون المغتربين، الدكتور شائع محسن الزنداني، وعدد من الوزراء وممثلي الجهات القضائية والرقابية والأمنية، إلى جانب نخبة من الخبراء الدوليين. كانت للورشة أهداف سامية وتطلعات ذات جدوى في تعزيز جهود مكافحة الفساد، وربطها بأولويات التعافي الاقتصادي والإصلاح المؤسسي.

إضافة إلى أن (مكافحة الفساد) تأتي متزامنة في سياق تنفيذ برنامج الإصلاحات الحكومية وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، وكما أوضحها رئيس مجلس الوزراء أثناء التدشين للورشة، إضافة إلى عدد من التوجيهات والتوجهات التي أشار إليها رئيس مجلس الوزراء، والهادفة إلى الإصلاح المالي والإداري وتعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المعنية، وتكامل أدوارها، وتفعيل آليات حماية المال العام، بما يضمن تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة.

فالعديد من التشريعات واللوائح والورش بخصوص ذلك أُقيمت سابقاً وحالياً، منها:

* إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بموجب قانون رقم (39) لسنة 2006م.
* قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (34) لسنة 2025 بشأن تشكيل لجنة التنسيق والمتابعة بين الجهات القضائية والرقابية والأمنية لمكافحة الفساد.
* إطلاق العديد من الاستراتيجيات الوطنية، وتبني اتفاقيات ومبادئ الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وغيرها من الدراسات والأبحاث لأصحاب الاختصاص بهذا الشأن. إلا أن المشكلة ما تزال قائمة وفي توسع دائم، وظاهرة متجذرة في بنية النظام السياسي والإداري بشكل عام.

الهدف من هذا أن التشخيص للمرض واضح ومعروف لدى عامة الناس، والمطلوب هو معالجة واستئصال هذا الداء الخبيث المستشري في هياكل وأنظمة البلد، والعمل على تطبيق التشريعات والقوانين النافذة الخاصة بذلك، وتفعيل اللوائح والبرامج والرؤى والمخرجات الخاصة بمكافحة الفساد.

ونهاية ذي بدء، فإن عملية مكافحة الفساد ليست مجرد مشكلة بسيطة ممكن حلها بالتسويف والمماطلة والورش والخطابات، بل قضية جوهرية تحتاج حزما وعزما، كونها مشروعا وطنيا جامعا شاملا يتطلب جهود الجميع وتغليب المصالح العامة على المصالح الشخصية والرؤى الضيقة، والعمل قدر الممكن للحد من الفساد، والانطلاق نحو تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، والعمل على حشد كافة الجهود من قبل الجميع لتعزيز ذلك، وترجمة الخطط على أرض الواقع، لا أن تبقى كلاما مستهلكا، كما يقول المثل العراقي (الحكي المصفط أحسن من الصدق المخربط)... فمن آمن بالخير فليكن من صُناعه.

البنك المركزي ينفي مزاعم طباعة أو إصدار أي عملة نقدية

عدن / سبأ :

نفى البنك المركزي اليمني في العاصمة المؤقتة عدن المزاعم التي يتم تداولها بشأن طباعة أو إصدار أي عملة نقدية بمواصفات أو فئات تختلف عن المواصفات المعتمدة للعملة الوطنية (الريال اليمني) بمختلف فئاتها، والصادرة حصراً عن البنك المركزي اليمني المعترف به دولياً وفقاً لصلاحياته القانونية.

وأوضح البنك في بيان له أن النماذج والصور المتداولة عبر بعض وسائل ومنصات التواصل الاجتماعي تحت مسمى فئة (10،000) ريال 2026م هي صور مفبركة ونماذج مزيفة غير قابلة للتداول يتم الترويج لها عبر مواقع ومنصات تابعة لميليشيا الحوثي الإرهابية، وذلك في إطار محاولات ممنهجة لخلق البلبلة والإرجاف وصرف الأنظار عن الأزمات الخانقة التي تعاني منها تلك الجماعة.

وحذر البنك المركزي اليمني جميع المواقع والمنصات من الترويج أو نشر المعلومات الكاذبة والمضللة، لما لها من آثار سلبية خطيرة على الاستقرار النقدي والاقتصادي وزعزعة الثقة بالعملة الوطنية.

واهاب بجميع المواطنين، والهيئات، والمؤسسات المالية والمصرفية عدم الالتفات إلى هذه الشائعات المغرضة او التعامل او التداول بتلك النماذج المفبركة، مؤكدًا في هذا السياق احتفاظه بكامل حقه القانوني في اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة تجاه كل من يثبت تورطه في الترويج لتلك النماذج المزيفة أو التداول بها او نشر الشائعات والمعلومات الكاذبة، وفقًا للقوانين والأنظمة النافذة.

مصدر حكومي: عملية صرف المرتبات بدأت الخميس الماضي وعلى الجهات المتأخرة تقديم الشيكات

الجمهورية اليمنية
رئاسة مجلس الوزراء

عدن / سبأ:

أكد مصدر حكومي مسؤول ان عملية صرف المرتبات لموظفي الدولة في القطاعات المدنية والعسكرية والأمنية، بدأت إعتباراً من يوم الخميس الماضي، تنفيذاً لتوجيهات دولة رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور شائع محسن الزنداني..نافياً صحة المعلومات المضللة التي تتناول مسألة تأخر صرف المرتبات عبر طرح يفتقر في كثير من الأحيان إلى الدقة والموضوعية.

وأوضح المصدر ان التعزيزات المالية لمرتبات شهر مارس 2026م لموظفي وحدات الخدمة العامة في القطاع المدني، تم صرفها من يوم الخميس الماضي، للوحدات التي قدمت كشوفاتها، وكذلك شهر يناير 2026م للقطاع العسكري والأمني ..مشدداً على جميع الوحدات في القطاعات المدنية والعسكرية والأمنية المتأخرة سرعة تقديم الشيكات الخاصة بها اليوم الاحد للبدء الفوري في عملية الصرف.

وأفاد المصدر ان دولة رئيس الوزراء، أصدر توجيهات عاجلة لوزارة المالية والبنك المركزي اليمني باستكمال إجراءات صرف مرتبات القطاع المدني لشهر ابريل 2026م، والقطاع العسكري والأمني لشهري فبراير ومارس وابريل 2026م، وكذلك مرتبات اسر الشهداء والجرحى والمتقاعدين.. مؤكداً انه سيتم في القريب العاجل انجاز آلية لضمان انتظام صرف المرتبات في مواعيدها المحددة دون تأخير.

ولفت الى ان الحكومة تعاملت، منذ اليوم الأول مع ملف المرتبات والخدمات باعتباره أولوية قصوى، حيث عملت على تأمين استمرارية صرف الرواتب، واتخذت جملة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز كفاءة الإيرادات العامة، وترشيد النفقات، وضمان توجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر ارتباطا بحياة المواطنين اليومية.. مؤكداً ان الحكومة تواصل تنفيذ حزمة من الإصلاحات والإجراءات العاجلة لتحسين مستوى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الكهرباء والمياه، بالتوازي مع تحركات نشطة لحشد الدعم الإقليمي والدولي، بما يسهم في تخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي والخدمي.

كما أكد المصدر ان التحديات القائمة مهما بلغت لن تثني الحكومة عن المضي في أداء واجباتها، وأنها تعمل وفق رؤية واضحة لمعالجة الاختلالات المتراكمة.. داعياً المنصات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي إلى تحري الدقة واستقاء المعلومات من مصادرها الرسمية، وعدم الانجرار وراء حملات تستهدف بث الإحباط والتشكيك لدى المواطنين.

وأشاد المصدر الحكومي بالدعم الأخوي الكبير الذي تقدمه المملكة العربية السعودية، لإسناد جهود الحكومة في الإيفاء بالتزاماتها الأساسية تجاه المواطنين، وخاصة معالجة ملف المرتبات واستقرار الأوضاع الخدمية والأمنية.